

١٨٨٨

كتاب في الققه الحنفى

قاسم الحنفى

٢١٧٤

٢٠٥

(كتاب في الفقه الحنفي) ، تأليف ابن قطلوبغا ،
قاسم بن قطلوبغا ، زين الدين ، أبو العباس
السردوني ، الجمالي - ٨٧٩ هـ . كتب سنة ١٠٩٥ هـ .

١٤ ق ١٩ س ٢٠ × ١٤ سم

نسخة جيدة ، أجزاء من الورقة الأخيرة بالية
ومرمة بشكل ردي ، خطها تعليق حسن ، اسم
الناسخ محرق مما تصب قرأته .

١٨٨٨

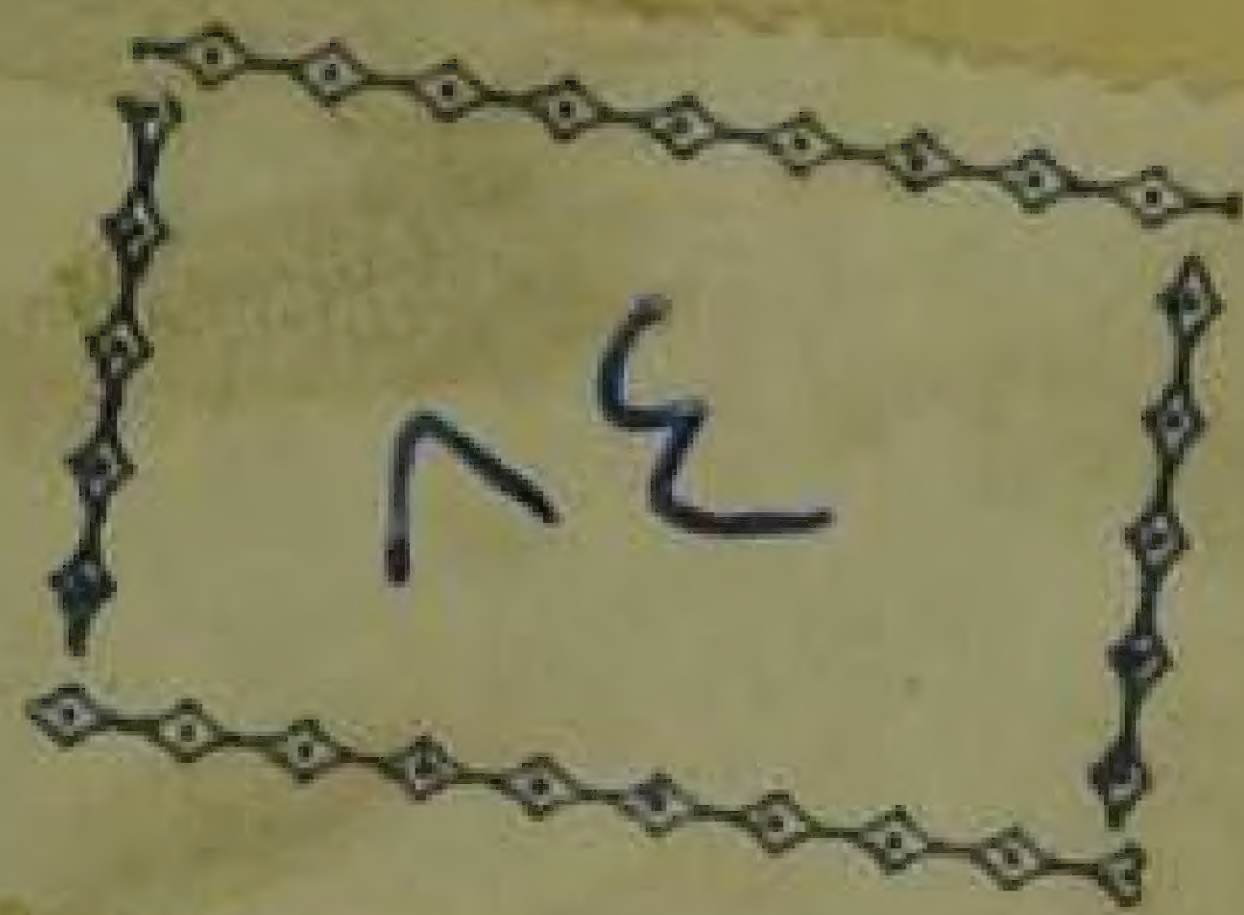
الاعلام ١٤:٦ هدية المعارفين ٨٣٠:١

أ. المصنف

أ. المذهب الحنفي

ب. تعاريف المنهج

قال الشيخ قوام الدين أمير كاتب الاتفاقية شيخه ان يقال للامام
 الحنفية رضي الله عنه لانه كان من التابعين وقد قال الله تعالى
 في حقهم رضي الله عنهم في قوله تعالى والذين آمنوا من قبلهم
 والذين آمنوا من بعدهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه
 وانما قلنا من التابعين لان التابعين من ادرك الصحابة وهو قد
 ادرك عدة من الصحابة كالسني بن مالك وغيره رضي الله تعالى
 عنهم وروى عنهم احاديث كثيرة



مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: إلفقه الحنفية
الرقم: ١٨٨٨
تاريخ: ١٤٠٨
عدد الأوراق: ١٤
ملاحظات: نسخة حنفية

ابيه انتظر مني حتى ورجع على الانبياء سلم وغنم ومن تعصب سعى
 فقد قضى نفسه وكل يحل على ساكنة وانما لكل امرء ما نوى **روى**
 لما ذكرته عن الائمة ما رواه البخاري في هذا الباب فان عمر بن عبد العزيز
 لم يحل قوله عليه الصلاة والسلام المحدث جبار على انه لا شيء فيه يخرج منه
 واخذ من المعادن الزكاة لغير هذه في ذلك وحسن البصري
 لم يحل قوله عليه الصلاة والسلام وفي الزكاة الخمس على عموم بل فرق
 بين ارض الرب وارض المسلم لغير هذه في ذلك والامام ابو حنيفة
 رحمه الله قال في المحدث الخمس وفي الزكاة الخمس لغير هذه
 في ذلك فلا وجه لما اوردته البخاري عليه وما ذكره من ان المحدث
 ممن يصور نظره في دليل الامام ابي حنيفة لان مصور الامام ابي حنيفة
 رحمه الله قال في الاستدلال فابو حنيفة روى عن حماد عن ابي امامة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الزكاة الخمس **روى**
 عن عطاء بن ابي ارباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تعالى عليه وسلم الزكاة التي نبت في الارض رويها يدين عنه
 في مسند الحارثي واخسن بن زياد فحمل بالمفسر على عموم
روى ابو يوسف عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن جده
 عن ابي هريرة قال كان اهل جاهلية اذا عطش الرجل في بئر
 جعلوا ما علقه واذا اقبلت دابة جعلوا ما علقه واذا اقبلت معدن
 جعلوه علقه فانما عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال

فقال المحدث جبار والبر جبار والنجار جبار وفي الزكاة الخمس
 قلنا يرسل الله ما الزكاة قال الذي خلقه الله عز وجل
 في الارض يوم خلقت **روى** محمد بن الحسن عن هشام بن سعد
 المكي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم انه قال يا رسول الله كيف ترى في المتاع
 يوجد في الطريق المبيتا وفي القرية المسكونة قال عرفه سنة
 فان جاءها جمل فاداه اليه وما كان في الطريق غير المبيتا او في
 القرية غير المسكونة ففيه وفي الزكاة الخمس **روى** عمرو بن سنان
 ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في كثر وجده رجل في قرية جاهلية ان
 وجده في قرية مسكونة او طريق مبيتا فعرفه وان وجده في
 قرية جاهلية او قرية غير مسكونة ففيه وفي الزكاة الخمس **قول**
على ان المحدث في الزكاة وان حكم المحدث في وجوب الخمس
 وان التخصيص لا ينفذ التخصيص فعمل بذلك على وجهه **روى**
محمد ثنا ذلك لنا ربيعة بن ابي عبد الرحمن وغيره ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اقطع لبلال بن رباح حارث الطري في معادن من معادن
 القبيلة وهي من ناحية الفرع فلما كان في المعادن لا يوجد منها
 الا الزكاة **قال** محمد رحمه الله تعالى حديث معروف بن ابي
 صلى الله عليه وسلم قال وفي الزكاة الخمس قيل يا رسول الله



وما الركا ز قال المال الذي خلقه الله في الارض يوم خلق السموات والارض
فهذه المعادن فيها الخمس وهو قول الجنيفة والعائز فقهاهما فوقف
على جهة غيره وروى جرجان بن جنيفة وابان ذلك اذ المفسر مقدم
على ما ليس كذلك **واما قول البخاري** ثم ناقض وقال لا بأس بان
يكتبه ولا يودي الخمس فقول باطل لا يعلم عن احد من اهل الحل فضلا
عن مسلم اما قال ابو جنيفة رضي الله تعالى عنه كل معدن من معدن
الذهب والورق وما شبهها في موضع مملوك فلا شيء على مالكه
فما خذوه فيه وما كان في غير موضع مملوك من الصحارى والبحار
ففيها وجدته ذلك الخمس فان اراد هذا ليس بتناقض ولا تناقض
فيه **وعن قول في تفسير سورة الرحمن** وقال بعضهم ليس
الزمان والنخل من الفاكهة واما العرب فانهما قدما فالله كقولهم قال
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فامرهم بالحفاظ على الصلوات
ثم اطار العصر ثم يدركها كما اعيد النخل والمان ومثله لم تر ان
اسديسجد له في السموات وفي الارض ثم قال وكثير من الناس
وكثير من عليه العذاب وقد ذكرهم في اول قوله في السموات وفي
الارض **فقلت** ابو جنيفة يحكي بان العطف يقتضي التخيلا
بدليل ولم يوجد مما نحن فيه بخلاف الايات المذكورة فانه على فيها
بالدليل ويدل قوله تعالى فاستأنسنا بها عينا وقضينا وربونا
ونخلنا وحدائق غلبا وفاكهة واباولان الالباب خرجت يخرج الانسان

والطيم

والطيم الكريم لا يكرهه شيء واحد **وعن ما قال في كتاب**
النكاح فقلت يخرج قول من قال بالتحريم من الصحابة والتابعين
الذين ذكرهم ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في طريق جرجان بن عبد
الحكيم الضبي عن ابي جريح عن ابي ماني ان ابنه صلى الله عليه وسلم
قال من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امرها وابنتها والمرس عندنا
حجة **وعن قول** في الامكان اذا قذف الاخرس امرته بكت به او
اشارة او بما هو معروف فهو كالمعتدل ان ابنه صلى الله عليه وسلم
اجاز الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم
وقد قال اسد شارته له قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا وقال
الصالح الامراء الاشارة وقال بعض الناس لاحد وللعان
ثم زعم ان الطلاق بكتبه واشارة او اعا جاز وليس بين الطلاق
والقذف فرق فان قال لا قذف الا بلام قيل له كذلك الطلاق
لا يجوز الا بلام والابطال الطلاق والقذف وكذلك العنق وكذلك
الاصم لا عن وقال الشعبي وقاده اذا قال انت طالق فاشار
باصبعه يمين منه باشارته وقال ابراهيم الاخرس اذا نسب الطلاق
بيده لزمه وقال حماد الاخرس والاصم ان قال براسه جاز
فقلت ليس في جميع هذا جرح على كل التراجع وهو ما يتوقف على الصريح
والشهادة بعض القران وقوله وليس بين الطلاق والقذف
فرق دعوى مجردة في كل التراجع فلا شمع **وعن قول** با اذا اكره

حتى ويبعدوا به لم يكرهه وقال بعض الناس فان نذر المشرك
 فيه نذرا فهو جائز نعمه وكذلك انه دبره ثم روى حديث جابر بن عبد الله
 عن الانصاري دبر ملحوكا ولم يكن له مال غيره فبلغ ذلك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال من يشريه مني فاشتره بنعيم بن الحارث بن جهم
 درهم قال سمعت جابرا يقول بعدا قطيما مات عام اول
فقلت اياد تصرف محمد بن الذي لا مال له على تصرف المشرك
 فيما اشتراه بالاكراه على البيع من النكاح في الحال وغاية ما فيه
 انه وارد على القول بان التدبير مطلق عقدا لازم لا يباع فيه بعد
 مطلقا **وجوابه** ان هذا الحديث قد رواه الامام الاعظم ابو حنيفة
 رضي الله عنه عن عطاء بن جابر وثبت له طريق الحكم عن ابي جعفر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا انا ببيع خذمة محمد
 ولم يبع رقبته كما رواه ابن المشبه وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
ونابيه كما رواه سفيان الثوري عن خالد بن ابي قلابة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبع محمد بن النكاح كما رواه ابن المشبه
وبارواه عبيدة بن حماد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لم يبع لا يباع ولا يوهب وهو من النكاح **وبارواه** اقول
 فكانت مقدمة على الفقه في واقعة حال بحيث لا يفتي عليه
 من الاضطرار **ففي** مسند الحارثي عن طريق عطاء بن جابر ان عبد الله
 كان لا يراهم بن نعيم بن الحارث فدبره ثم احتاج الى ثمنه فباعه

من



البن

النبي صلى الله عليه وسلم بثمان مائة درهم **والصحيح** ان المشرك
 هو ابن الحارث والبايع مبهمة وفي مسلم ان رجلا من الانصاريين قال له
 ابو ذر انك عتق غلاما له عن دبر ليقال له ابو يعقوب رولذلك قال
 ابو ذر ان رجلا ليقال له ابو ذر مذكور واخرج نحو غيره عن
 ابي نعيم الفضل بن دكين ثنا شريك عن سلمة عن عطاء بن جابر
 عن جابر ان رجلا مات وترك مديرا ودينا فامرهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان يبيعوه في دينه فباعوه بثمان مائة درهم
 ولا شك ان القول الصحيح الصحيح مقدم على الفعل بدو اضطرار
 فمعه اولي وثايد القول بما عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فخرج ابن المشبه عن عطاء بن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 المديريين الثلث واخرج عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال
 المديري لا يباع واخرج عن ابن عمر رضي الله عنه انه كره بيع المديري
 وثايد هو لا يصح ففتا النابيعين فخرج ابن المشبه عن عطاء بن جابر
 المديري لا يباع وعن سعيد بن مسيب له وعن الشافعي والحسن بن
 وعن الزهري ومجمل ومحمد وابراهيم المديريين الثلث وهذا على من
 ما قدمناه عنهم رضي الله عنهم **وقول** باب بيع الرجل
 لصاحبه انه اخوه اذا خاف عليه القتل او نحوه وكذلك كل من
 يخاف فانه يدعيه الظالم ويقتل دونه ولا يجوز له ان يقاتل
 دونه ولا يظلم فلا تؤد عليه ولا قصاص وان قيل لشر بن الحارث

من

او تعلق الميتة او لتسعين عبدك او تقر برين او تحب لله وخيل
عقدة او لتقتلن اباك او احاك في الاسلام وما استبه ذلك
وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم وقال
بعض الناس لو قيل ان شر من اخي او لنا كان الميتة او لتقتلن ابنك
او اباك او ذارحم حرم لم يسعه لان هذا ليس بضر ثم تناقض
فقال ان قيل ان يقتلن اباك او ابنك او تسعين هذا العبد
او تقر برين او تحب يلزم في القياس ولكننا نحسن ونقول ليس
والله وكل عقدة في ذلك باطل فرفقوا بين كل ذي رحم محرم وبغيره
بغير كتاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال براهم لامرأة هذه
اخوتي وذلك في الله وقال النبي اذا كان المستخلف ظالما فانيه حاله
وان كان مظلوما فانيه المخلص وذكر حديث ابن عمر المسلم اخو المسلم
لا يظلم ولا يسيء وذكر حديث انس ان ابا خازن ظالما او مظلوما
فقلت اقول بموجب حديث انس رضي الله عنه **واقول** ليس في هذا
تناقض بل فرق بين المعصية والمباح ففي المعصية يسعه ان يقتل
لانه لا يباح له تناقض المحرم لدفع المصالح عن غيره لان الله تعالى ما بال
تناول الميتة لاحد الا عند خوف المصالح على نفسه وفي المباح يسعه
ان يفعل لعدم محالنه **ثم هنا مقام اخر** غير جواز الميتة وعدمه وهو
انه اذا باشر بمباح هل يرتب عليه حكم الشرعي فقال في القياس
يرتب له اختاره وفي الاحتقان وهو قول الدليلين لانه اختيار

بلا

بطلن

بلا رضا **وكتاب** عن قوله فرفقوا بين كل ذي رحم محرم وبغيره بغير
كتاب ولا سنة ان ما ذكرناه في المحقق كاف وعن استدلاله بان وجوب
النصرة بشرط وبالقدره حسيه وشريعيه ولم يوجد اما الحسيه فيطو اما
الشريعيه فله حرمه **السبب** في ايجاب الاباء فكان فاحشا لانه
اغلب حكم بلاد ليس وقد قدما المنع برئيه وقد اباح الحافظ تناول
الحرام المقتطوع بحرمته لاقامة واجب ظني متوجه الحصول او عساه
لا يفتن ذالرحم بعد شرب الخمر وتناول الميتة وهذا الوجه لم يفرط
التوجه ولم يترك كفاية كالكف عن اجها اذا حيف على الاسر العقل
والا فاني ظاهريه لافهتية والله اعلم **وعن** في كتاب الجبل
باب في الزكاة وذكر حديث الحسن بن ابي بكر لنتك فرضية الصدقة التي
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم والجمع بين تفرق ولا يفرق
بين جميع حصة الصدقة وحديث الاعرابي افصح ان صدق وقال
بعض الناس في عشرين ومائة بغير حقتان فان اهلكها منغرا
او وهبها او احتال فيها فرار من الزكاة فلا شيء عليه ثم ذكر حديث
ابن ابي عمير يكون كثر احمد يوم القيمة شيئا مما اقرع الحديث وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مارت الفهم لم يعط حقها بسط
عليه يوم القيمة الحديث وقال بعض الناس في رجل له ابن مخاف ان يترتب
عليه الصدقة فباعها بابل مثله او بفهم او بقر او بدارهم فرار من
الصدقة يوم احتيا لا فلا شيء عليه وهو يقول ان زك الله من قبل ان يحول

الحول يوم اوبسنة جازت عنه وذكر حديث ابن عباس استغف سعد
 ابن عباد الاظهار كما رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على امره
 توفيت قبل ان تصفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصته عنها
 وقال بعض الناس اذا بلغت الابل عشرين فيضها ارج شيئا فان
 وجهها قبل الحول اوبسها فوارا واحتمل لا اسقاط الزكاه فلا
 عليه وكذلك ان انصته فمات فلا شيء في ماله **فقلت** اي ذلك
 مائة وعشرين شيئا يودي منها اثنين ليس في صبيح العفلا ولم يقبل
 احدا من هذا احتمال لان الاحتمال لتوفر المال لا لعدمه واما
 الاحتمال فاختلف في كراهية فروق اصحاب الامام ع ابي يوسف انه
 لا يكره وقال محمد يكره ولا قول الامام ابي حنيفة في هذه **فوات**
 في كتاب الخراج الذي اراه ابو يوسف في جواب سؤال ابي حنيفة
 عارون الرشيد بعد حديث لا تفرق بيني وجمعي ولا تجمع بيني ومتفرق
 حبيب الصدوق في قول ابي يوسف فلا يجل لاحد ان يخال في اسقاط
 زكاة نفسه بل يفتا عن عبد الله بن مسعود ما رواه عن الزكاه علم ان كان
 اشهر عند المشايخ رواية اصحاب الاملا واستدلوا بها بان هذا
 امتناع عن الوجوب لا ابطال طوع الغير لانه ربما يخاف ان لا يمتثل
 فيكون عاصيا والفرار من المعصية طاعة كذا في المحيط وعلى هذا
 فلا يرد عليه من منطوق ولا مفهوم لان الكل فيها بعد الوجوب
 واما التجنب فهو ايضا قبل وجوب الاداء التجنب دين مو جمل

فلا

فدا الزام به ولا تناقض ولا يرد عليه لانه ايضا بعد وجوب الوفاء
 والذي اتفق عليه قبل وجوب الاداء بعده واستدلوا **وعلى قول**
 باب ذكر الخيل في النكاح فذكر حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نهى عن الشغار فقلت لما دفع ما الشغار قال ينبغي ان الرجل
 وشيئة ابنته بغير صداق ونكح اخت الرجل ونكح اخته بغير صداق وقال
 بعض الناس انما حال حتى تزوج من الشغار فهو جائز والشرط
 باطل وقال بعضهم المتعة والشغار جائز والشرط باطل وذكر حديث
 قيل له ان ابن عباس لا يرى كبتة النكاح باسا فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن طوم الحر الانسية وقال
 بعض الناس ان احوال حتى تنكح فانكاح فاسد وقال بعضهم النكاح
 جائز والشرط باطل **قلت** ليس في هذا احتمال ثم ان كان كذلك
 فماذا عليه **واما الاحاديث** فلها عند علماء الامم تأويلات ومجامل
 معلومة فالوجه فيقول لما لم اجعل البضع صداقا وواجب مهر
 المثل لم يبق شقار والقفال يقول بهي ما لم ينضم اليه التعليق لان
 الشغار ما هو من شفرته الكلية اذا رفعت رجلا فاذا كان
 فيه التعليق لا ترفع برجل بنته حتى ارفع برجل اختك فهذا هو
 الشغار وغيره يقول خلاف هذا فكان ما اذا قال بعض الناس
 انكاح جائز والشرط باطل وان المتعة المنهية عنها فلم يبق لها من قال
 انكاح فاسد والشرط باطل فلا يرد عليه الحديث الذي ذكره ولا قال

وقال في كتمة الشغار وكسر
 والشرط باطل ٤٧

انقطاع جائز والسرط باطل فمقول لما بطل الشرط لم يتبق المتعة الممنوعة
 عنها فماذا يلزم حينئذ **وعن قول** باب اذا غصب رجل ثوبا فزعم
 انها كانت ففرض القيمة الجارية الميمنة ثم وجد انها جارية له ويرد
 القيمة ولا يكون القيمة ثوبا وقال بعض الناس الجارية للقاصب
 لاخذة القيمة وفي هذا احتمال لمن انتهى جارية رجل لا يبيعها ففرضها
 واعتل بانها كانت حتى ياخذها بقيمتها فيطبخها فيصيب جارية غيره
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اموالكم عليكم حرام ولكل غادر لواء
 يوم القيمة يعرف به ثم رواه من حديث ابن عمر **قلت** من المعلوم
 انه لا يقضي بالقيمة الا بطلت الجارية ثم قوله مني له ويرد القيمة ان
 اراد حقا فلا يعلم احد اقل بهذا وان اراد باختياره فهو كذلك
 عندنا اذا اخذ القيمة بجميع القاصب **قول** وقال بعض الناس
 الجارية للقاصب لاخذة القيمة **قلت** هذا عندنا فيما اذا اخذ القيمة
 بقول المفسومة **قول** وفي هذا احتمال **قلت** ليس هذا
 احتمال على هذا شهوة لانه اذا اعتل بانها ميمنة ولم يقم على ذلك
 حجة القاصب ان يغلب على ظنه انها لو كانت موجودة لا ظهر ما
قول فيطبخها فيصيب جارية غيره **قلت** بعد طلب المفسومة
 القيمة واخذها لم يتبق جارية لانه لا يجمع البطل والمبدل في ملك واحد
 ابدأ فثبت ان الجارية مال المفسومة كما ان القيمة التي اخذها
 ليست بمال القاصب ولا في حرم المفسومة طلب التيسير ولا يجوز



ان يقضي له بالغير **واما حديث** لكل غادر لواء يوم القيمة لان اثم
 الغصب لا يرتفع عنه برفع القيمة **وعن قول** باب في النكاح
 روى فيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح البكر حتى
 تستاذن ولا النسيب حتى تستأمر فقبل يا رسول الله كيف اذن بها
 قال اذا سكنت وقال بعض الناس ان لم تستاذن البكر ولم تخرج
 فاحتمل رجل فقام شاهاه زورا ثم تزوجها برضاها فثبت
 القاض نكاحها والزواج يعلم ان الشهادة باطلة فلا بأس بنكاحها
 وهو تزويج صحيح ثم **روى** عن القاسم انه امره من ولد جعفر
 تخوفت ان يزوجهها وليها وهي كارية فارسلت اليه فاستخفى من الانصار
 عبد الرحمن وجمع بين جارية قالوا لا تخشيني فان خست انت حرام
 انكها ابونا وهي كارية فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثم روى
 عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى
 تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا كيف اذن بها قال ان
 سكنت وقال بعض الناس وان احتمل سنا نكح بغير زور على
 تزويج امارة نكح بامر ما فثبت القاض نكاحها اياه والزواج يعلم
 انه لم يزوجها قط فانه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام له
 معها ثم **روى** عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 البكر تستاذن قلت ان البكر تسكن حتى قال اذن بها صحتها وقال بعض
 ان يجوز رجل جارية يتيمة او بكرا فثبت فاحتمل نكاحها بغير زور

على انه ثروها فادركت فرضيت البتة فقبل القاضي شهادة الزور
والزوج يعلم بطلان ذلك حل له الوطى **قلت** الاول والثاني قول
الامام الحنفية وهو قول ابو حنيفة ولا ريب انهما استدلوا
بالطحاوي بما يدرج هذا فقال والدين على هذا على ما كان في قضيا
بطلاق او نكاح مشهورا فيهم العدا وباطنهم اخرج حكم بينهما
على ظاهرهم الذي يقبله الله ان يحكم بينهما مدة منكم فذلك حرم في الباطن
حرمته في الظاهر كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا عن
من ذلك ما روى عن عبد بن عمر رضي الله عنهما قال فرفا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين اخي بنى العجلان وقال لها حب بكما حل
الله يعلم ان احدكما كاذب لسبيلك عليها فقال رسول الله صلى الله
الذي اصدقتهما قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما اكلت
من فريجها وان كنت كذبت عليها فهو ابعد لك منه وما روى عن ابي
سمعان بن سعد رضي الله عنه يقول شهد النبي صلى الله عليه وسلم
ليقول فرق بين ائمة عتيت فقال رسول الله كذبت عليها ان امسكتها
وما روى عن الزهري ايضا ان سهل بن سعد اخبره ان عويمر الجعفي
انا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال رسول الله اذا
رجلا وجد مع امراته رجلا ايقظه فقتلوه ام كيف يفعل فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائل فيكم في صا جنتك فاذهب
فاتبها قال سهل فقلنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله

عليه

تعالى عليه وسلم فلما فرغا قال عويمر كذبت عليها رسول الله ان امسكتها فقتلها
فقال قتلني يا موه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بن شهاب فقلت
مسته ائمة عتيت فقتلها ان ائمة عتيت عليه وسلم لو علم الطحاوي
منها بعينه لم يفرق بينهما ولم يلعن لو علم ان المرأة مهادرة الزوج
لما بقضاه اياها ولو علم ان الزوج حادق لرجم المرأة للمرا الذي كان
منها فلما حادقها حادقها على الحاكم وجب حكم اخر فحرم الفرج على
الزوج في الباطن والظاهر ولم يرد ذلك الى حكم الباطن فيما ثبت
هنا من ائمة عتيت ثبت ان ذلك الفرق كلها والقضا بما ليس فيه
تخليك اموال انه لا حكم الظاهر لا على حكم الباطن وان حكم الظاهر يثبت
في ذلك الحريم والتخليص في الظاهر والباطن جميعا وانما لا يحدف
الاموال التي ينفق بها على حكم الظاهر وهي في الباطن على خلاف ذلك
فيكون لان الاول ولان الثاني الاخر هي في القضا بغير اموال في اثبات
العقد وحلها حتى سبق معنى الثاني والاحكام ولا تنقص
قلت اراد بالاول ما رواه عن ام سلمة رضي الله عنها قال كنت
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حصة من ثوبه فخرج اليهم
فقال اما اناسروا نه يا بني اخصم ولعل بعضكم ان يكون ابلغ من
بعض فاقضى له به كذا وحسب انه حادق فمن قضيت له كذا
في ثوبه قطع من النار فذا خذ ما اوليد عنها وما روى عنه ايضا فانك
جا رجلا من الانصار يخضمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ذلك ثم روي عن حماد بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانطلقت من ابي اسود فقال ابو رافع السور الانام هذا ان يثري مني
 بيتي الذي في داري فقال لا ازيد على اربعائة لا مقطوعة او مانحة
 قال اعطيتك حسنة انظر اضعفت ولو اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يقول الجار احق بسبقه ما بعته او قال ما اعطيتك قلت
 لسفيان بن عمار يقول هكذا قال لكنه قال في هذا قال بعض الناس ان
 ان يبيع الشقة فله ان يبيع الشقة فيسبها ببيع الشقة فيسبها ببيع الشقة
 ويحدها ويبيعها اليه ويعوضه المئتين الف درهم فلا يكون للضيف فيها
 شفعة ثم روي عن حماد بن عمار عن ابي رافع ان سعدا ساق بيتا
 باربعائة مثقال فقال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الجار احق بسبقه ما اعطيتك وقال بعض الناس ان اشترى نصيب الجار
 دارا فادان بطل الشقة وهب لبيته الصغير ولا يكون عليه يمين ثم روي
 حديث حماد بن عمار عن ابي رافع قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 الجار احق بسبقه وقال بعض الناس ان اشترى دارا بغير الف
 درهم فلا بأس ان يبيعها حتى يثري الدار بغير الف درهم ويقدر بها
 بابقى من المئتين الف فان طيب الشقة اخذ ما يقدر من الف درهم
 والاف كسيرة على الدار فان استحققت الدار ارجع مئتي على البائع
 بما رجع اليه وهو المئتان الف درهم ونحوه ونحوه ونحوه
 ودينار فانه وجد هذه الدار عينا لم يبيعه فانه ردها عليه بغير

فان

قال فاجاز هذا الخدم بين المسلمين وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم المسم لا داولا حنة ولا فائنة ثم روي حديث حماد بن عمار
 ان ابا رافع ساق وسعد بن مالك بيتا باربعائة مثقال وقال لولا
 اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بسبقه ما اعطيتك
 قلت تقدم لنا ان كل محبة انما يعمل بها يتحقق من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الا اخر ما تقدم ولما قصصنا ببيتنا هذا الحديث والقصص ثم
 روي عن حماد بن عمار عن ابي رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من هبته
 فهو احق بصيته ما لم يصب منها كما اخرج الطبراني ومن حديث ابي رافع
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل احق بهبته ما لم يصب
 منها كما اخرج ابن ماجه ومن حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من وهب هبة فهو احق بهبته ما لم يصب منها كما اخرج الدارقطني
 قطنه والحاكم فعملوا بهرم هذا واملوا حديث الكتاب على ترك الفصل
 كما روي ومن حديث حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت علي بن ابي طالب
 عليه السلام يقول ان كان عندك حنة فاروت ان اباعه منه وظننت انه
 باعه برخص فالت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تبعه وان اعطاكه بدرهم واحد ولا تقدر صدقتك فان كان الغني
 في صدقة كالكلب يعود في اقبته كما خرجوه وفي رواية فالت شربة
 ولا شبا من ساجد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم روي عن ابن عباس
 ما كان لصدقة اباوس شيان من ساجد وحديثه ان فضل ذلك كالكلب

ما

ابن الخط

يكون واخراها لم يثبت بعد فلا يكون الجواب لابل هي منع في النبوت
 بجائز سبب لا متعلق شرعا وانما جائز **واما الحديث** الذي رواه
 فانه ليس في هذا الكتاب فانه هذا السبع ليس فيه دالة ولا حجة ولا عاقل
ومن قوله **باب** الشهادة على الخطأ المحكوم وما يجوز من ذلك ما يفسد
 عليهم فيه وكتب الحاكم الى عامه والقاضي الى القاضي وقال بعض الناس
 كتاب الحاكم جائز الا في الحدود ثم قال ان كان القتل خطأ فهو جائز
 لان هذا حال بركته وانما صار لا بعد ثبوت وفي رواية ثبت
 القتل بالخطأ والحد واحد وكتب عمر الى عامه في الحدود وفي رواية
 الجارود وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كبريت وقال ابراهيم بن القافر
 الى القاضي جائز اذا عرف الكتاب والخاتم وكان السبع بحسب الكتاب
 المحكوم عا فيه في القاضي وروى عن ابن عمر كونه وقال معاوية بن عبد
 الكريم النخعي شهد عبد الملك بن علي قاتل البصرة وياس بن معاوية
 وحسن وثمان بن عبد الله بن السنن وبلال بن ابراهيم وعبد الله
 ابن بريدة الاسدي وعامر بن عبيد وعبد بن منصور وكثير بن كعب
 الفضلاء وغيرهم من اليهود وفي رواية في المشهود فان قال القائل
 جئ عليه بالكتاب انه زور قيل له اذهب فانفس المخرج في ذلك واول
 من سال عن كتاب القاضي البنية ابن ابي ليس وسوار بن عبد الله **قلت**
 هذه حكاية اقوال لا يعترض بها على قال علماونا والوجه مع علماونا
 في كتب الفقه واسدنا اعلم **ومن قوله** **باب** الشهادة تكون عند الحاكم

ذاب

ذكر فيه حديث السلب وقال قال اهل الحجاز الحاكم لا يقض بعله سند لذلك
 في غير دالته او فيها ولو اقر الخصم عنده لا يخرج في محل القضا فانه لا
 يقض عليه في قول بعضهم حتى يدعوا شهادين فيحضرهما اقران وقال
 اخرون منهم بل يقض به لانه مؤقن وانما يراى بالشهادة معروفة الحق
 لعلمه اكثر من الشهادة عليه وقال بعضهم يقض بعله في الاموال ولا يقض
 في غيرها وقال القاسم لا ينبغي للحاكم ان يقض في رواية يقض قضاؤه
 بعله دون علم غيره مع ان علمه اكثر من شهادة غيره ولكن فيه تعرضا
 لثمة نفيه عند المسلمين وايضا عالم في الظنون وقد كره النبي
 صلى الله عليه وسلم الظن فقال انما هذه صفة ثم رواه **قلت**
 لا يخفى الفرق بين ما استشهد به وما استشهد عليه **ومن قوله**
باب ترجمة احكام وفي رواية الحاكم واهل يجوز ترجحا واحد وقال عن
 رزين ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يتعلم كتاب
 اليهود حتى يكتب للنبي عليه السلام كتبه وقرات كتبهم اذا كتبوا اليه
 وقال عمرو بن عبد الرحمن وعثمان ماذا يقول هذه قال
 عبد الرحمن بن حاطب قلت نخبرك بصاحبها الذي صنع لها فقال
 ابو حمزة كنت اترجم بين ابن عباس وبين الناس وقال بعض
 الناس لابد للحاكم من مترجمين ثم ذكر حديث ابي سفيان مع
 هرقل فقال للترجمان قل له ان كان ما يقول حقا فملك موضع
 قدمي اربعين **قلت** من قال لا بد من مترجمين فان ذلك فيما فيه نوع

شهادة **وعن قوله** في سورة الرحمن وقال بعضهم ليس النخل والرمثان
 بالفاكهة واما العرب فانها تقدم فاكهة كقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلاة الوسطى فامروهم بالحفاظ على الصلوات اعاد العصر شيئا
 لها كما عيد النخل والرمثان ومثله الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في
 الارض ثم قال وكثير من الناس وكثير من عليه العذاب وقد ذكرهم في قوله
 قوله من في السموات ومن في الارض **قلت** ابو حنيفة يحتج بان العطف
 يقتضى التغاير لا بدليل ولم يوجد فيما نحن فيه بخلاف الآيات المذكورة
 فانه علم فيها بالدليل ويدل له قوله تعالى فانبتنا فيها جبالا وغيا ونبها
 وزيتونا ونخلًا وحديق غلبا وفاكهة وابا ولان الآية خرجت مخج
 الاقنأ والحكيم لا يمتن بشئين تكون المنة لشي واحد **وعن ما في**
كتاب النكاح في باب ما يحل من النساء وما يحرم قال عكرمة عن ابى
 عباس اذا زنى باخت امراته لم تحرم عليه امراته ويذكر عن ابى نصران ابن
 عباس حرمه وابو نصر هذا لم يعرف سماعة عن ابى عباس ومروى عن
 عمر بن حصين وجابر بن زيد ومن بعض اهل العراق حرم عليه وقال
 ابو جهمزة لا تحرم حتى يلزق بالارض يعني بجامع وجوز ابن المسيب
 وعروة والزهرى كل على لا يحرم وهذا مرسل **قلت** يترجح قول عمر
 ابن الحصين ومن معه بما رواه ابن ابى شيبة في مصنفه من طريق جهمزة
 عبد الحميد بن الفضل عن الحجاج بن اسامة عليه السلام قال من نظر الى فرج امرأة
 حرمت عليه امرها وابنتها والمرسل عندها العراجه **وعن قوله**

قال ابو بصير

كتاب النكاح فاذا قذف الاخرس امراته بكتانة او اسنارة
 او لا يعرف فهو كالمثقل لان النبي صلى الله عليه وسلم قد اجاز
 القذف في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم وقد قال
 ما سئلت في سائرته اليه قالوا كيف تكلم من كان فيهم مدحيا وقال
 ان الطلاق بغير طلاق وانما هو في القذف لا في الطلاق ولا يجوز
 فرق فان قال القذف لا يكون بغير طلاق فيلزم كذا في الطلاق لا يجوز
 الا بطلان الطلاق والقذف وكذلك العتق وكذلك الاصل
 بل ان وقال الشافعي وقواده اذا قال انت طالق فاسار باصداقه
 تبين منه باث ربه وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بغير
 لزوم وقال حماد الاخرس الاصل ان قال راسه جاز
 ليس في جميع هذا على محل التراجع وهو ما يوقف على الفرق
 وليس بين الطلاق والقذف فرق في حق جهمزة
 شمس في ذكره كذا في قوله تعالى فانما هو في القذف لا في الطلاق
 في باب من حلف لا يشرب سبذا فستر طلاقا او
 لم او عصير لم يثبت في قول بعض الناس وليست هذه ببنده
 في روى حديث سهل قال سهل للقوم هل تدرون ماذا سقته
 له ثم في نور من السيل حتى اصبح عليه فسقته اياه وحديث
 مانت لما شاة قد بقنا مسكها فازلنا نشتد فيه حتى صارنا

س النحل والرمح

قلت لا يصح ان يراى ببعض الناس في هذا الجو حيفه رطبه الى الموت
ولا احد في اصحابه لان الطل والسكر يبيد عندهم وانما العصف فان اريدا
صدق عليه اسم النسيب وهو يبيد عندهم واما قبل ان يبيد فليس
يبيد عنده احد واسمته اعلم وقد اتفق الفراغ في بعض
الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء
في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء في بعض الاشياء



نسيب
في قول عمر

يبيد

هـ

في قوله